صندوق النقد العربي
نشأته وأهدافه ونشاطاته

2017

www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي

نشأته وأهدافه ونشاطاته

2017

تم توقيع اتفاقية إنشاء الصندوق في أبريل 1976 بالرباط – المملكة المغربية

ودخلت حيز التنفيذ في أبريل 1977

المحتويـات

رقم الصفحة

نشأة صندوق النقد العربي 3

أهداف ووسائل الصندوق 4

التنظيم والإدارة 6

موارد الصندوق 9

أنشطة الصندوق 10

- التسهيلات والقروض 10

- **الدراسات والبحوث والتقارير، والنشرات** 12

- المعونة الفنية 14

- التدريب 15

- الاستثمار 16

- تطوير الأسواق المالية العربية 17

- دعم القدرات الإحصائية العربية 17

- دعم التجارة العربية 18

- المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية 21

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 22

- أمانة مجلس وزراء المالية العرب 25

- التعاون مع المنظمات والهيئات والمجالس الإقليمية والدولية 26

- إدارة الحساب الموحد لتمويل المنظمات العربية المتخصصة 27

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2016 28

صندوق النقد العربي
نشأته وأهدافه ونشاطاته

نشأة صندوق النقد العربي

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي **رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية**. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في الرباط في المملكة المغربية. بموجب أحكام المادة الرابعة والخمسين من الاتفاقية، أصبح العمل بها نافذاً اعتباراً من العشرين من شهر أبريل عام 1977، وبدأ الصندوق أعماله بعد الاجتماع الأول لمجلس محافظيه الذي انعقد خلال يومي 18 و19 من ذلك الشهر.

يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ذلك مع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية جزر القمر عام 1999.

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات. عكست اتفاقية الصندوق الجهود السابقة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك والأفكار التي ارتكزت عليها، والأغراض المُسْتَهْدَف تحقيقها، متأثرة بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحتان الدولية والعربية، وما أفرزته من تحديات للاقتصادات العربية خلال تلك المراحل.

تميَّزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت للصندوق مسؤولية العمل على تحقيقها، كما راعت الاتفاقية مرونة الوسائل المتاحة للصندوق لتحقيق هذه الأغراض.

أهداف ووسائل الصندوق

الأهـداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أغراض يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيقها، وهي:

(أ) تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

(ب) استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

(ج) إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

(د) إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.

(هـ) تطوير الأسواق المالية العربية.

(و) دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

(ز) تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

(ح) تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

الوسائل

أفردت المادة الخامسة من الاتفاقية عدداً من الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه، في مقدمتها توفير التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، كذلك إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

كما تشمل الوسائل، تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية بها، وتحرير وتنمية التبادل التجاري والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وتخصيص ما يكفي من موارد الصندوق المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بينها، وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين.

أتاحت اتفاقية الصندوق أيضاً عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها والقيام بالدراسات اللازمة، وتقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

كذلك تضمنت الاتفاقية من بين الوسائل، إدارة أي أموال تَعْهَد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق. في هذا الصدد، نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال، وتفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

أشارت المادة السادسة في اتفاقية الصندوق إلى تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق على اعتبار أن هذا التعاون يمثل بدوره وسيلة من وسائل تحقيق الصندوق لأهدافه، حيث نصت على أنه على كل دولة أن تعمل بصفة خاصة على الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة في اتفاقية الصندوق على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

التنظيم والإدارة

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي، بموجب اتفاقية إنشاءه، من مجلس محافظين ومجلس مديرين تنفيذيين يرأسه مدير عام الصندوق.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ يمثلان كل دولة عضو من أعضاء الصندوق. ينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة من بين أعضائه بالتناوب. يعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في هيكل الصندوق وله جميع سلطات الإدارة كما له أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطات من سلطاته ما عدا:

- قبول الأعضاء الجدد.
- زيادة رأس المال.
- تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق.
- تعيين مراقبي الحسابات واعتماد الحسابات الختامية.
- البت في المنازعات الواردة على تفسير أحكام الاتفاقية.
- إيقاف أحد الأعضاء.
- وقف عمليات الصندوق نهائياً وتصفية أمواله.
- تعديل اتفاقية الصندوق.

يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في أبريل (نيسان) من كل عام، ويجوز له الانعقاد إذا طلب ذلك نصف عدد أعضائه، أو أعضاء يحوزون على نصف مجموع القوة التصويتية، أو بناء على طلب مجلس المديرين التنفيذيين، ويكون الاجتماع قانونياً بحضور أغلبية تمثل ثلثي القوة التصويتية على الأقل، وتتخذ كافة القرارات الصادرة عن المجلس بالأغلبية المطلقة لمجموع القوة التصويتية، ما لم ينص على خلاف ذلك. ويحتسب عند التصويت في مجلس المحافظين (75) صوتاً لكل دولة عضو ثم يضاف إلى ذلك صوت واحد عن كل سهم تملكه الدولة العضو.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق كرئيس للمجلس وثمانية مديرين ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يمارس المجلس السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين، وله أن يفوض ما يراه مناسباً إلى مدير عام الصندوق. تحدد مواعيد اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين من قِبَل المجلس أو من قِبَل الرئيس بناء على مبادرة منه أو بناء على طلب من أحد المديرين التنفيذيين. تنعقد اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين بشرط أن تتوافر لها أغلبية ثلثي مجموع القوة التصويتية، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للقوة التصويتية للمقترعين، ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك. يضع مجلس المديرين التنفيذيين الإطار الهيكلي لاختصاصات الوحدات التنظيمية التي يعمل فيها موظفو الصندوق.

المدير العام والموظفون

يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد. يتولى مدير عام الصندوق رئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، ويصوت فيه عند تساوي الأصوات، كما يقدم المدير العام تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله أمام مجلس المديرين التنفيذيين، ويتولى تطبيق التنظيمات الفنية والإدارية داخل الصندوق.

بموجب اختصاصات الوحدات التنظيمية المُشَكَّلة بالإطار الهيكلي المُعْتَمَد من مجلس المديرين التنفيذيين ينتظم موظفو الصندوق في ست دوائر هي: الدائرة الاقتصادية والفنية، ومعهد السياسات الاقتصادية، ودائرة الاستثمارات، ودائرة الشؤون الإدارية، ودائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، والدائرة القانونية.

إضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي للصندوق مكتباً للتدقيق الداخلي، ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وخمس لجان، منها لجنتين دائمتين هما: لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، واللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التخطيط الاستراتيجي. ولتعزيز منظومة الحوكمة، أنشأ الصندوق لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، إضافة إلى أية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

يبلغ رأسمال الصندوق المصرح به حالياً 1,200 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.) مقسمة على أربع وعشرين ألف سهم. يبلغ رأس المال المكتتب به 900 مليون د.ع.ح.

حددت اتفاقية إنشاء الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار مائتين وخمسين (250) مليون د.ع.ح.، وحُدّد الدينار العربي الحسابي، لأغراض اتفاقية الصندوق، بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمت الموافقة على رفع رأس المال المصرح به إلى 600 مليون د.ع.ح.، كما تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام، ليصل بذلك، رأس المال المكتتب به إلى 600 مليون د.ع.ح..

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لعام 2013، وافق مجلس محافظي الصندوق على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون د.ع.ح.، ليصبح 1,200 مليون د.ع.ح.، كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون د.ع.ح.، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900 مليون د.ع.ح.، كما تضمن القرار تسديد نصف الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف المتبقي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لعام 1978.

أنشطة الصندوق

التسهيلات والقروض

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. في هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، ذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. يصاحب تقديم معظم التسهيلات الائتمانية، التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، إجراء مشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على برامج إصلاح ملائمة لمعالجة أوضاعها الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية، إضافة إلى متابعة تنفيذها.

تندرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق، بحسب تصنيفه لها ضمن مجموعتين، تتعلق أولهما باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول

الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني.

تشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض، وهي: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد والقرض التعويضي.

أما المجموعة الثانية، فتتعلق بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها، وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذه المجموعة حالياً على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. جاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، لمواكبة اهتمامها المتزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء. تشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في إطار المجموعة الثانية تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 400 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 100 في

المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي. وينشر الصندوق على موقعه على شبكة الإنترنت (www.amf.org.ae) بالتفصيل سياسة وإجراءات الإقراض، بما يتضمن طبيعة القرض، وشروط الأهلية، وحدود السحب والسداد والآجال لكل قرض على حده.

الدراسات والبحوث والتقارير، والنشرات

يولى الصندوق الدراسات والبحوث والتقارير، والنشرات اهتماماً كبيراً على اعتبار أنها تمثل وسائل علمية موثوقة وضرورية تسهم في وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة. كما أنها تشكل القنوات التي يمكن من خلالها طرح ومناقشة القضايا المختلفة الراهنة ذات العلاقة بالاقتصادات العربية وزيادة الوعي بها. من تلك الدراسات ما تم إعداده من قبل البعثات التي يوفدها الصندوق إلى الدول الأعضاء المقترضة من أجل تحليل التطورات الاقتصادية في الدولة العضو المعنية وجهودها في مجال الإصلاح. كذلك، من تلك الدراسات ما أعده الصندوق، بحكم توليه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ذلك بناء على طلب المجلس أو بمبادرة من الصندوق لمناقشتها خلال الاجتماعات. من تلك الدراسات ما يعالج قضايا دولية محددة من أجل التعرف على مدلولاتها وآثارها على الاقتصادات العربية واقتراح السياسات والإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء تبنيها حيالها.

فيما يتعلق بالتقارير والنشرات، يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد أحدها، وهو ثمرة التعاون بين الصندوق والجهات العربية الأخرى المشاركة في إعداده، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. بدأ العمل بالتقرير عام 1980 بناءً على

توصية اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها، ويتولى الصندوق، بجانب ذلك، مسؤولية تحرير التقرير ونشره. ويقدم الصندوق التقرير في صورة أولية محدودة التداول إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعرف على مرئيات الدول الأعضاء حوله، ثم يُصْدِر الصندوق الصيغة النهائية من التقرير في آخر العام على ضوء ملاحظات الدول الأعضاء.

بجانب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يُصدر الصندوق عدداً من النشرات الأخرى الدورية ذات الأهداف المختلفة، تأتي في مقدمتها النشرات الإحصائية التي تعكس اهتمام الصندوق بموضوع المعلومات والبيانات الأساسية، وأهمية تبويبها وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً للارتكاز عليها في متابعة التطورات وعقد المقارنات فيما بين الدول وإعداد المؤشرات القطرية والإقليمية. بدأ الصندوق بإصدار هذه النشرات عام 1980 في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من واضعي السياسات والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في الدول العربية. تتكون النشرات الإحصائية من ست نشرات منفصلة تغطي: الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وأسعار الصرف، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، ومؤشرات اقتصادية عن الدول العربية. كما يصدر الصندوق تقريراً سنوياً حول التنافسية في الدول العربية.

إضافة لما سبق، يصدر الصندوق اعتباراً من بداية عام 2015 تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، حيث يتضمن التقرير توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية

على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، والتضخم المالي، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. يساهم إصدار التقرير في تعزيز نطاق العمل البحثي والاستجابة لحاجة الدول الأعضاء إلى توقعات خاصة بالأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية كمجموعة منفصلة، لتعزيز اعتماد الدول الأعضاء على الدراسات والتقارير الصادرة عن الصندوق والاسترشاد بها في صياغة السياسات الاقتصادية.

المعونة الفنية

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً لتقديم المعونة الفنية لدعم قدرات الدول الأعضاء على تصميم البرامج وتطوير السياسات، إضافة إلى تعزيز المهارات وتقوية القدرات الداخلية على تطبيقها. عمل الصندوق منذ إنشاءه على وضع الإطار العام الذي يتحرك به في هذا المجال واستند عليه في وضع أول برنامج للمعونة الفنية في بداية عام 1980 مراعياً احتياجات الدول الأعضاء من هذه المعونة.

شهدت المجالات التي يقدم الصندوق المعونة الفنية فيها للدول الأعضاء توسعاً كبيراً منذ ذلك الوقت، حيث تعددت أشكالها والأغراض التي تستهدفها. فمن مجرد التدريب في مجاله الضيق، اتسع نطاق المعونة الفنية ليشمل التدريب بصورته الموسعة التي يعكسها نشاط معهد السياسات الاقتصادية، وتوفير قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية. كما اتسع نطاق المشورة الفنية التي يقدمها الصندوق من خلال بعثاته المتعلقه ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي على المستوى الكلي للاقتصاد، ليشمل التصحيح الهيكلي على مستوى القطاعات وخاصة القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإحصاءات وأسواق المال.

مع اتساع نطاق هذه المعونة وتعدد أشكالها، اتسعت رقعة الدول الأعضاء في الصندوق المستفيدة من هذه المعونة لتشمل بجانب الدول المقترضة تقليدياً من الصندوق كافة الدول الأعضاء.

إضافة إلى ما سبق، أولى الصندوق اهتماماً كبيراً لعقد الندوات على اعتبار أنها توفر الفرص للمسؤولين والمختصين في الدول العربية للالتقاء ومناقشة القضايا المطروحة للبحث وتبادل الآراء حولها بما يمهد السبيل أمام اللقاء الفكري ومن ثم تنسيق المواقف حيالها. تأخذ الندوات التي ينظمها الصندوق عدة أشكال اعتماداً على الأهداف التي توخاها الصندوق من ورائها.

التدريب

سعى الصندوق منذ بداية نشاطه إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تأهيل وتحسين كفاءة كوادرها الوطنية العاملة في الأجهزة الرسمية المعنية. ففي إطار برنامجه للمعونة الفنية، شرع الصندوق منذ عام 1981 بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية والتجارية والإحصائية في الدول الأعضاء. قدم الصندوق برامجه التدريبية غير المنتظمة بين عامي 1981 و1988 على أساس تجريبي مستهدفاً تلمس حاجة الدول الأعضاء لموضوعات التدريب المختلفة ومدى إقبالها عليها.

في ضوء النتائج الإيجابية، وتزايد اهتمام الدول الأعضاء بهذه الدورات ومطالبتهم بزيادة نشاط الصندوق في هذا المجال، أنشأ الصندوق في منتصف عام 1988 معهد السياسات الاقتصادية كدائرة مستقلة عن دوائر الصندوق.

يقدم المعهد العديد من الأنشطة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية ومعهد الاستقرار المالي، وغيرها من المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في الدول المتقدمة، مثل بنك إنجلترا والبنك المركزي الألماني، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة اليابانية للتنمية.

الاستثمـار

يُعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسة في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذها. يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة، وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية تملكها الحكومات العربية. ترتكز السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية هي: حماية قيمة الأموال المستثمرة كأولوية، والسيولة، وحرية التحويل، ثم تحقيق أقصى عائد مُتاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية المُجَمَّعَة لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين توظيفها بأنشطة تتفق والأهداف التي أنشأ من أجلها، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات الحكومية العربية ضمن الحدود المرسومة، بغرض تنميتها وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين

وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. يشمل النشاط الاستثماري أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء، كذلك المؤسسات المالية العربية بما يتضمن عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف واستثمارها، إضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح أطراف أخرى ضمن الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

تطوير الأسواق المالية العربية

أولى الصندوق منذ إنشائه اهتماماً كبيراً لتطوير الأسواق المالية العربية لكونه أحد الأغراض الأساسية التي يستهدف الصندوق تحقيقها، وفق نص اتفاقية إنشاءه، ولقناعته بأهمية الدور الذي يمكن لهذه الأسواق أن تلعبه في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل استثمارات طويلة الأمد، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. في هذا الإطار، أطلق الصندوق قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية في مطلع عام 1995، كما أصدر نشرة فصلية حول أنشطة وأداء هذه الأسواق، والتطورات الاقتصادية ذات العلاقة. تتضمن النشرة في كل عدد منها فصلاً خاصاً عن أحد الأسواق المشاركة بقاعدة البيانات يتناول نشأته وتطوره بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بإجراءات الاستثمار في الأوراق المتداولة فيه ليكون بمثابة دليل للمستثمر.

دعم القدرات الإحصائية العربية

بغرض دفع جهود تطوير النظم والقدرات الإحصائية وتعزيز التعاون الإحصائي بين الدول العربية، تم إطلاق مبادرة "عربستات" خلال الاجتماع عالي المستوى الذي نظمه صندوق النقد العربي خلال يومي 14 و15 يناير 2013، بمشاركة كبار

المسؤولين عن الأجهزة والإدارات الإحصائية في خمسة عشر دولة عربية، لمناقشة تحديات تطوير الإحصاءات الاقتصادية والمالية في الدول العربية، وسُبل إطلاق إطار للتعاون الإقليمي على غرار الهياكل الإحصائية الإقليمية الأخرى. اتفق المشاركون على إطلاق مبادرة "عربستات" تحت مظلة صندوق النقد العربي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات والجهات الإقليمية والدولية المعنية الأخرى، لتحقيق الأغراض المرجوة منها، والمتمثلة في دعم وتطوير قدرات الأنظمة الإحصائية العربية وتعزيز التعاون الإحصائي بين الدول العربية وتقديم المشورة والمعونة الفنية وبناء القدرات للكوادر العربية بالمؤسسات الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية والوزارات الأخرى ذات الصلة بمجال العمل الإحصائي.

تم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية تتولى تحقيق أهداف المبادرة، وتحديد الآليات والأدوات والوسائل اللازمة لذلك. تضم عضوية اللجنة مدراء الهيئات والمراكز الإحصائية في الدول العربية وممثلي وزارات المالية والمصارف المركزية العربية، وتم الاتفاق على تولي صندوق النقد العربي أمانة اللجنة الفنية ومهام الجهاز التنفيذي للمبادرة. **يقوم** صندوق النقد العربي، منذ إطلاق المبادرة، بتقديم العديد من ورش العمل الهادفة إلى تطوير الكوادر البشرية والمشاركة في البعثات الفنية التي يوفدها صندوق النقد الدولي بهدف تقديم الدعم الفني للمؤسسات العربية.

دعم التجارة العربية

- **دعم التجارة العربية البينية**

عملاً بما نصت عليه اتفاقية إنشائه، أولى الصندوق موضوع تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية اهتماماً كبيراً، وسعى إلى المساهمة فيها من خلال عدة جوانب، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتفعيل اتفاقية تيسير

وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية. ومن أهم ما قام به الصندوق في هذا المجال، إنشاء تسهيل التبادل التجاري، وتأسيس برنامج تمويل التجارة العربية.

- **تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية**

أنشأ الصندوق ذلك التسهيل في إطار التسهيلات التي يوفرها للدول الأعضاء من أجل تشجيعها على تحرير التبادل التجاري فيما بينها من القيود عن طريق توفير التمويل لما قد ينشأ من عجز تجاري إقليمي نتيجة تحرير التجارة، حيث يُمَوِّل كل أو جزء من العجز الحاصل في الميزان التجاري الإقليمي الذي قد تتعرض له الدولة العضو في مبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء.

- **برنامج تمويل التجارة العربية**

أنشأ الصندوق برنامج تمويل التجارة العربية في عام 1989 بعد إقرار نظامه الأساسي من قبل مجلس المحافظين.

يبلغ رأسمال المصرح به مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5,000 دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. يساهم صندوق النقد العربي، بموجب قرار مجلس المحافظين بنصف رأسمال البرنامج، كما يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بخمس رأسماله. يساهم عدد من المصارف المركزية والمصارف التجارية في الدول العربية في الجزء المتبقي. **بإقرار النظام الأساسي للبرنامج، تم وقف العمل بتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية.**

تجسد المساهمة الكبيرة لصندوق النقد العربي في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الانطلاق من موقع قوي يساعده على تحقيق

أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، ويشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته. كما حرص الصندوق على توفير جميع الخدمات المتخصصة للبرنامج منذ البداية لتمكينه من مباشرة أعماله.

يتميز البرنامج أنه يمثل أول مؤسسة عربية مشتركة متخصصة في توفير التمويل للتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير المعلومات التجارية في آن واحد، من أجل تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي.

ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المُصَدِّرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تُعَيِّنُها الدول العربية لذلك الغرض. يقدم البرنامج خطوط ائتمان إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه في مجال الصادرات والواردات، حيث تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج. بلغ عدد الوكالات المعتمدة لدى البرنامج (214) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية، **حتى نهاية سبتمبر 2016**. (لمزيد من المعلومات حول البرنامج يمكن الرجوع إلى موقعه على شبكة الإنترنت- (www.atfp.org.ae

- **دعم التجارة الخارجية للدول العربية**

حرص الصندوق على وضع إطار للتعاون المنتظم مع منظمة التجارة العالمية، حيث حصل، خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، على صفة مراقب. كما أبرم الصندوق مع المنظمة مذكرة تفاهم من أجل التنسيق وتقديم معونة فنية مشتركة للدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة بما يمكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة المترتبة على تلك العضوية، وكذلك توفير المعونة الفنية لتعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية التي تسعى إلى الانضمام للمنظمة.

المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية

أبدت العديد من الدول العربية اهتماماً بإنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية، إدراكا منها للأهمية الكبيرة لوجود مثل هذا النظام، للمساهمة في تعزيز التجارة والاستثمارات العربية البينية. كما عزز القادة العرب هذا الاهتمام في اجتماع القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية العربية التي عقدت في الكويت في شهر يناير من عام 2009، حيث تضمن برنامج عمل القمة الدعوة إلى إنشاء هذا النظام.

تبلور هذا الاهتمام في دعوة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعه الدوري الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية في أكتوبر 2008، إلى تبني مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، وإسناد مهمة إعداد الدراسات اللازمة لإنشائه إلى صندوق النقد العربي الذي يتولى الأمانة الفنية للمجلس ، **حيث يعمل الصندوق حالياً على اعداد التصميم.**

يمثل المشروع، آلية تساعد على تقليل اللجوء إلى المراكز المالية العالمية في مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، بما يعزز فرص استخدام العملات العربية في تسوية المعاملات البينية، ويقلل الوقت والكلفة المصاحبة والسيولة اللازمة لمقاصة هذه المعاملات من جهة، ويعزز من جهة أخرى فرص زيادة الاستثمارات والتجارة العربية البينية. تتضمن هذه الآلية مجموعة من الترتيبات المتعلقة بمقاصة المدفوعات العربية البينية وفقاً لقواعد واضحة وشاملة لإدارة المخاطر، والتزام كامل بجميع المعايير والمبادئ الدولية المتعارف عليها. تتم التسوية النهائية في إطار هذه الترتيبات، في بنوك تجارية مختارة بالنسبة للعملات غير العربية، ولدى المصارف المركزية العربية المعنية بالنسبة للعملات العربية المستخدمة. يهدف المشروع إلى ما يلي:

- تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات العربية البينية.
- تشجيع وتنمية الأنشطة والمبادلات التجارية والاستثمارية العربية البينية.

- تخفيض كلفة إنجاز التحويلات والمدفوعات بين الدول العربية.
- تخفيض المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المعاملات بين الدول العربية.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية العربية على حماية أمن معلوماتها.
- إمكانية الربط مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.
- إمكانية استخدام عملات أخرى للتعاملات البينية والدولية، خلاف العملات الدولية الشائعة في الاستخدام.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

نظراً للدور الهام الذي تؤديه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية، وتنسيق موقفها في مواجهة المشكلات النقدية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية الإقليمية والعالمية، باشرت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عقد اجتماعات على مستوى المحافظين منذ عام 1972، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، كما تم إسناد مهام الأمانة الفنية للمجلس إلى صندوق النقد العربي.

تضمنت القواعد الإجرائية لعمل المجلس إنشاء مكتب دائم لاجتماعاته، يتولى متابعة قرارات الاجتماعات والتحضير للاجتماعات القادمة. يتكون المكتب الدائم من الرئيس الدوري للمجلس ونائب الرئيس ومحافظ البنك المركزي المصري بصفة جمهورية مصر العربية دولة المقر لجامعة الدول العربية ومحافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفة دولة الإمارات العربية المتحدة دولة المقر لصندوق النقد

العربي. كما يضم المكتب الدائم كل من المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية.

تمثل الاجتماعات السنوية للمجلس إطاراً هاماً لمناقشة المواضيع المالية والنقدية في الدول العربية في ضوء المذكرات التي يعدها الصندوق لأغراض اجتماعات المجلس. يحضر الاجتماعات السنوية بصفة مراقب كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والمدراء التنفيذيين العرب لدى صندوق النقد والبنك الدوليين.

يتولى صندوق النقد العربي، إلى جانب الأمانة الفنية للمجلس، أمانة مجموعة من اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس أو التي أنشأت بقرار منه والتي تتمثل بالآتي:

- **اللجنة العربية للرقابة المصرفية**، تم إنشاؤها في عام 1991 لتحقيق العديد من الأغراض، منها متابعة تطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة والتوصيات المعتمدة، والتنسيق في قضايا الرقابة المصرفية وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، إضافة إلى العمل على تنسيق وجهات نظر الدول العربية للوصول إلى وجهة نظر موحدة، لعرضها للمناقشة في المحافل الدولية المعنية بقضايا الرقابة المصرفية والاستقرار المالي. تضم اللجنة في عضويتها مدراء ومسؤولي الرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

- **اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، أنشأت اللجنة في عام 2004، للمساهمة في تطوير أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية بأنظمة الدفع والتسوية في الدول العربية، وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة، إلى جانب تعزيز الوعي بقضايا أنظمة الدفع

والتسوية. تضم في عضويتها مدراء ومسؤولي نظم الدفع والتسوية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما تعنى اللجنة بمتابعة الدراسات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ النظام الإقليمي لنظم المقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.

- **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، تم تكوين الفريق في عام 2013، **تابعاً للجنة** العربية للرقابة المصرفية، للمساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إضافة إلى تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية. يضم الفريق في عضويته المدراء المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

- **اللجنة العربية لنظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية**، تم إنشاء اللجنة في العام 2015، لغرض المساهمة في تطوير نظم المعلومات الائتمانية، ونظم تسجيل الضمانات والرهونات في الدول العربية. تتكون عضوية اللجنة من مدراء مراكز المعلومات الائتمانية بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما يحضر اجتماعاتها مدراء ومسؤولي شركات المعلومات الائتمانية الوطنية الخاضعة لإشراف ورقابة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

- **فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية**، الذي تم تكوينه في عام 2015، للمساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. يضم الفريق في عضويته مدراء إدارات الاستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى صندوق النقد العربي.

أمانة مجلس وزراء المالية العرب

استناداً إلى قرار مجلس الجامعة العربية خلال اجتماعات القمة المنعقدة في الكويت في شهر يناير 2009 بالدعوة إلى "زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك"، وتحقيقاً لمزيد من التعاون وتبادل الخبرات في مجال السياسات المالية بين الدول العربية، وبهدف تنسيق مواقف الدول العربية في مواجهة المشكلات المالية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة ويسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات الاقتصادية، فقد اتفق وزراء المالية العرب على أهمية عقد اجتماعات منتظمة على شكل مجلس لهم، على أن يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية للمجلس. يهدف المجلس وفقاً للنظام الداخلي له على العمل على تحقيق الأغراض التالية:

- تبادل التجارب والخبرات على صعيد سياسات المالية العامة في الدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات الضريبية، والعمل على معالجة قضايا الازدواج الضريبي بين الدول العربية.
- السعي لتنسيق وتوحيد التشريعات والأنظمة المالية بين الدول العربية.
- تنسيق المواقف في مواجهة القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية وفي المحافل والاجتماعات الدولية.
- تنسيق الجهود على صعيد تعزيز الاستثمارات العربية البينية.
- تنسيق السياسات الاستثمارية والتعاون في حماية الثروات السيادية.
- العمل على زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية المالية وجهود الإصلاح المالي التي تقوم بها الدول العربية.
- متابعة القواعد والمبادئ الدولية الخاصة بنشر البيانات والإحصائيات المالية.
- تنسيق ودعم الحضور العربي في مناصب وإدارات المؤسسات المالية الدولية.

- تعزيز دور الدول العربية في المشاركة في وضع المعايير الدولية في مختلف الميادين المالية والاقتصادية.

تنعقد الاجتماعات السنوية للمجلس، على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية. كما يجوز للمجلس عقد اجتماعات استثنائية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. يحضر الاجتماعات السنوية لمجلس وزراء المالية العرب، بصفة مراقب كل من الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمديرون التنفيذيون للدول العربية بصندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي. الذي يتولى مهام الأمانة الفنية للمجلس.

التعاون مع المنظمات والهيئات والمجالس الإقليمية والدولية

يمثل التعاون مع المنظمات والهيئات والمجالس الإقليمية والدولية أحد الوسائل الهامة التي اعتمد عليها الصندوق من أجل تحقيق أهدافه. فعلى الصعيد العربي، أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لتوطيد العلاقة مع هيئات ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة والاهتمام بمجالات عمله انطلاقاً من الاقتناع **بأن التنسيق معها يؤدي إلى خلق البيئة الملائمه للتنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بحكم أن كلاً منها يمثل جزءاً من منظومة العمل العربي المشترك ويكمل بعضه البعض.**

على الصعيد الدولي، سعى الصندوق لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الاهتمام المشترك بما يصب في خدمة مصالح الدول الأعضاء ويُمَكِّنُه من تحقيق أهدافه. يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة

التجارة العالمية، والهيئات المتخصصة كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وبنك التسويات الدولية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، والبنك المركزي الألماني، وبنك إنجلترا، ووكالة التنمية الألمانية، والوكالة اليابانية للتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إدارة الحساب الموحد لتمويل المنظمات العربية المتخصصة

يتولى الصندوق إدارة الحساب الموحد الخاص المفتوح لديه بغرض تمويل المنظمات العربية المتخصصة، حيث يُصدر بصورة ربع سنوية تقريرين، يختص الأول بتوضيح ما تم صرفه من خلال كل منظمة من المنظمات العربية المتضمنة بهذا الحساب، والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، ويختص التقرير الثاني بالنشاط المجمع للحساب الموحّد.

رأس المال كما في **31** ديسمبر **2016**

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	6,805.0	6,975.0	13,860.0
2	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	24,195.0	24,925.0	49,420.0
3	مملكة البحرين	13,800	80	6,300.0	6,500.0	12,880.0
4	الجمهورية التونسية	19,275	100	8,827.5	9,062.5	17,990.0
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	53,325.0	54,975.0	109,060.0
6	المملكة العربية السعودية	133,425	760	60,982.5	62,787.5	124,530.0
7	جمهورية السودان	27,600	200	9,800.0	13,000.0	23,000.0
8	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120.0	9,362.5	16,562.5
9	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920.0	5,187.5	9,187.5
10	جمهورية العراق	116,850	760	53,325.0	54,975.0	109,060.0
11	سلطنة عمان	13,800	80	6,300.0	6,500.0	12,880.0
12	دولة قطر	27,600	200	12,560.0	13,000.0	25,760.0
13	دولة الكويت	88,200	500	40,320.0	41,500.0	82,320.0
14	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	6,280.0	6,500.0	12,880.0
15	دولة ليبيا	37,035	186	16,957.5	17,422.5	34,566.0
16	جمهورية مصر العربية	88,200	500	40,320.0	41,500.0	82,320.0
17	المملكة المغربية	41,325	200	18,932.5	19,437.5	38,570.0
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	6,300.0	6,500.0	12,880.0
19	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535.0	19,975.0	36,790.0
20	دولة فلسطين [1]	5,940	-	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	675	5	245.0	312.5	562.5
22	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245.0	312.5	562.5
	المجموع	900,000	5,336	399,595.0	420,710.0	825,641.0

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: www.amf.org.ae

صدر عن صندوق النقد العربي الكتيبات التعريفية التالية:

- صندوق النقد العربي – النشاط الإقراضي.
- مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية.
- صندوق النقد العربي - المعونة الفنية.
- معهد السياسات الاقتصادية - الأهداف والنشاطات.
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية - نشأتها وأغراضها.
- برنامج صندوق النقد العربي في مجال إنشاء وتطوير الاسواق المالية العربية.
- صندوق النقد العربي المسيرة والتوجه.

صندوق النقد العربي

www.amf.org.ae